

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية  
(سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد "الإسرائيلي")

ورقة رقم (5)  
"إنتاج الألبان والأجبان في فلسطين"



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية  
Social and Economic Policies Monitor

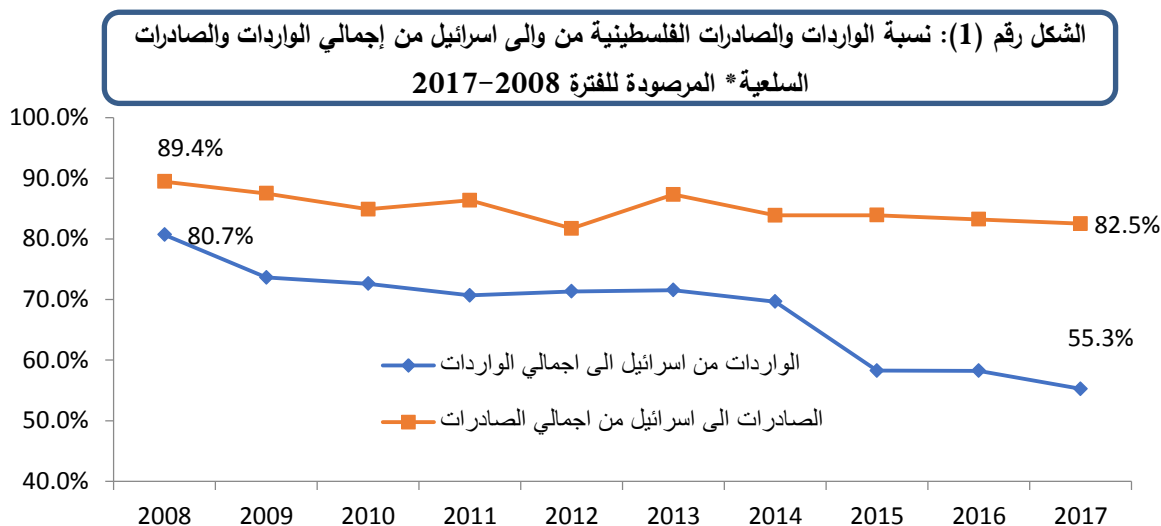
حزيران 2019

## الفهرس

3.....	تقديم
4.....	قطاع الألبان والأجبان في فلسطين
10.....	تحليل الفجوات
10.....	سطوة المنتجات "الإسرائيلية"
12.....	ضعف التشريع والتنظيم
13.....	تحديات أخرى
15.....	غياب التنمية
16.....	التوصيات
17.....	المصادر والمراجع

## تقديم

وصل عجز الميزان التجاري الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ العام 2008 وحتى العام 2017 ما يقارب 4.788 مليار دولار كعجز سنوي<sup>1</sup> (انظر/ي الشكل رقم 1)، ويقصد بعجز الميزان التجاري أن حجم السلع التي تستوردها الدولة وترهقها اقتصادياً أكثر بكثير من حجم الصادرات التي قد تحسن من اقتصاد الدولة وتدعم الإنتاج الوطني. سياسة إحلال الواردات لها الكثير من الفوائد والمزايا على المدى المتوسط والطويل، كما أن هنالك عدة سياسات تستطيع السلطة الفلسطينية ممارستها في إطار السعي لتعديل الميزان التجاري وتخفيف أزمة العجز فيه، ولخفض الفجوة التي تقارب 4.788 مليار دولار، ففي مراجعة السلع التي يقوم الفلسطينيون باستيرادها، نلاحظ أن العديد من السلع نستطيع استبدالها بما هو محلي لو قررت السلطة الفلسطينية ذلك، وبعض السلع لا يحتاج لمصانع ضخمة وبنية تحتية ثقيلة لإنتاجها، إلا أنها تحتاج فقط قرار سياسي وفق رؤية تنموية واضحة.



تعتبر المصانع والمنشآت في فلسطين الأكثر قدرة على الإنتاج الوطني، ويمتلك القطاع العائلي والخاص الفرصة لتنمية الصناعات والمنتجات الفلسطينية، فلا يمكن إنصاف المصنّع الوطني لينتقل نقلة نوعية دراماتيكية ما لم يتم بناء اقتصاد وطني فلسطيني باعتباره هدفاً وطنياً، أي لا يمكن للمصنّع المحلي أن يحدث التغيير اللازم لتنمية ورفاه الاقتصاد ما لم تكن هذه أولوية على برامج الحكومة الفلسطينية.

أثبتت التجربة أن الشركات الفلسطينية العاملة في مجالات الصناعة والخدمات والزراعة، استطاعت أن تنافس الواردات "الإسرائيلية" المدعومة حكومياً، والواردات الرخيصة من مختلف بلدان العالم. إلا أن الحماية لهذه الشرائح لا تكفي للحديث

<sup>1</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2019". رام الله- فلسطين

عن انفكك وبناء اقتصاد صمود، ففي القطاعات الأقل حماية وعندما يسعى أرباب الصناعة الفلسطينيون لتتبع استثماراتهم والتوسع فيها، من خلال التوجه للاستثمار في المعدات والتكنولوجيا التي من شأنها أن تحسن جودة المنتج وتنوعه مثلاً، فإذا لم يجدوا حماية تشريعية وجمركية تصاحبها أدوات تنفيذية، سيتراجعون عن التوسع.

تظهر زيادة العجز التجاري جلية، فحتى الربع الأول من العام 2019 بلغت قيمة عجز الميزان التجاري 1.159 مليار دولار،<sup>2</sup> مما يعني أن الأزمة تتفاقم، ومع تسلم الحكومة الجديدة لمهامها برئاسة محمد اشتية في ظل هجمة حكومة الاحتلال على الأموال الفلسطينية، من حجز لأموال المقاصة والابتزاز المالي الذي تمارسه، كان لا بد من التنكير بأهمية بناء اقتصادي تحرري، يعيد للفلسطينيين السيطرة على انتاجهم والتحكم بأموالهم، وتأتي هذه الورقة ضمن سلسلة أوراق السياسات التي تتطرق لمسألة سبل الانفكك عن اقتصاد الاحتلال.

تتناقش الورقة قطاع تصنيع الألبان والأجبان في فلسطين، وذلك من خلال مراجعة الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع، وإجراء مقابلات ميدانية مع المصنعين الفلسطينيين ومختصين، وذلك لإيجاد حلول وبدائل لواقع هذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات الحيوية الإنتاجية والتشغيلية في فلسطين.

## قطاع الألبان والأجبان في فلسطين

يمكن القول إن الألبان من أقدم المنتجات التي تتم صناعتها فلسطينياً، وكما يقال بأن فلسطين هي "أرض اللبن والعسل"، ذلك لطبيعة الريف في فلسطين وما يرافقه من صناعة وإنتاج المنزلي (الاقتصاد المنزلي) الذي ساد الأرياف الفلسطينية، وما زال حتى يومناً هذا، إلا أنه تراجع نتاج هجمات الاحتلال، ومع تنامي أحجام قطاعات أخرى كالخدمات والتجارة الحرة وغيرها في إطار تبني السلطة الفلسطينية لاقتصاد السوق الحر، وسياسات ليبرالية.

يبلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الألبان والأجبان 72 منشأة، بما فيها مزارع الأبقار والدواجن الكبرى، وتشغل بما يقارب 973 عاملاً، كما ويصل عدد منشآت المتلجات "الآيس كريم" ما يقارب 31 منشأة تشغل حوالي 313 عاملاً

<sup>2</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع لعام 2019". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2Zp65ZV>

(انظر/ي جدول رقم 1).<sup>3</sup> يصل حجم الاستثمار في قطاع الألبان والأجبان ما يزيد عن 67 مليون دولار، وفيما تبلغ الحصة السوقية لهذه المنشآت ما نسبته 45% من حجم السوق.<sup>4</sup> وتعتبر 3 مصانع من بين الفئات المتقدمة، وذلك من حيث كمية الإنتاج، وهي الجنيدي والجبريني وألبان حمودة، في حين تليها كل من مصانع الصفا والبيمار والريان والمراعي، والتي تسيطر على ما تبقى من الحصة الفلسطينية في السوق المحلي.<sup>5</sup>

جدول رقم (1): عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في فلسطين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة وأنشطة اقتصادية مختارة، 2017

النشاط الاقتصادي								المحافظة
صنع منتجات ألبان أخرى		صناعة اليبس كريم		صناعة الأجبان		صناعة اللبن الرائب واللبننة		
عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	
-	-	-	-	7	3	10	5	جنين
-	-	-	-	-	-	5	4	طوباس
-	-	3	4	-	-	42	5	طولكرم
-	-	111	5	8	3	91	14	نابلس
-	-	-	-	-	-	14	5	قلقيلية
-	-	-	-	-	-	28	6	سلفيت
-	-	1	2	-	-	161	4	رام الله والبيرة
-	-	-	-	-	-	74	2	أريحا والأغوار
-	-	-	-	20	1	14	2	القدس
4	2	29	3	7	1	409	9	الخليل
-	-	3	1	12	2	22	2	شمال غزة
-	-	79	7	-	-	-	-	غزة
-	-	24	4	4	1	43	2	دير البلح
-	-	57	3	-	-	-	-	خان يونس
-	-	6	2	-	-	2	1	رفح
4	2	313	31	58	11	915	61	المجموع

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017"، النتائج النهائية - تقرير المنشآت.

<sup>4</sup> أبو فرحة، سائد. "تحول في الاستهلاك يقصي الإسرائيلي"، من موقع السفير فلسطين. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2Xs0cOw>

<sup>5</sup> من موقع الاقتصادي الإلكتروني. "ما هي شركات الألبان الأكثر انتشاراً في فلسطين وحصتها السوقية؟". نشر بتاريخ 22 نيسان 2016.

انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2pKBjMB>

ومن المهم الإشارة هناك نوعان من أنظمة الإنتاج في قطاع مشتقات الألبان، التقليدي والصناعي. يشمل النوع التقليدي مربي الأبقار الصغار والمتوسطين، الذين يبيعون منتجاتهم للمستهلكين على المستوى المحلي بصورة رئيسية، ومربي الأبقار الذين ينتجون حليب الأبقار.<sup>6</sup>

تعد الاجبان والألبان من أكثر المستهلكات الغذائية التي يستهلكها الشعب الفلسطيني، وذلك للنمط الغذائي الذي اعتاد عليه الفلسطينيون. وتعكس بيانات جهاز الإحصاء المركزي ذلك، ففي العام 2016 استورد الفلسطينيون ألبان بما يقارب 23 مليون دولار، وكانت السلعة رقم 19 من حيث أكثر السلع استيراداً لذلك العام،<sup>7</sup> وجاءت بعد الأرز والتفاح والقمح، وهي المستهلكات التي تحتاج لبساتين ومساحات واسعة جداً لتكفي المجتمع.

تعتبر الجبنة الصفراء من أكثر 20 سلعة يتم استيرادها في العام 2018، إذ بلغ إجمالي ما يتم استيراده من الجبنة الصفراء في العام 2017 ما يقارب 20.769 مليون دولار أمريكي<sup>8</sup> (انظر/ي جدول رقم 2)، وهي الأرقام التي تعكس فقط قيمة ما يتم استيراده من منتجات لاستهلاكها بشكل مباشر في السوق (منتجات جاهزة للبيع في الأسواق للمستهلك).

الأرقام بخصوص الأجبان والألبان تدفعنا للتساؤل، وفي ظل مجتمع يغلب على طابعه النمط الريفي، حول الأسباب التي تمنع الحكومة من تبني خطة تخفف من استيراد الألبان والأجبان اللاتي تصب ضرائبهما لصالح خزانة الاحتلال!

جدول رقم(2): إجمالي قيمة أعلى عشرين سلعة تم استيرادها من "إسرائيل" إلى فلسطين للعامين 2016 و 2017

<sup>6</sup> - وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي – صمود وتنمية مستدامة 2017-2022"، ص14.

<sup>7</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2019". رام الله- فلسطين.

<sup>8</sup> - المصدر السابق.

القيمة بالألف دولار أمريكي

2017	الوصف	2016	الوصف
522,594	طاقة كهربائية	563,305	طاقة كهربائية
294,693	سولار	238,936	سولار
174,519	اعلاف	168,113	اسمنت اسود
149,564	بنزين	139,338	اعلاف
149,185	اسمنت اسود	126,970	بنزين
113,960	غاز الطبخ	92,989	غاز الطبخ
77,225	عجول	90,202	عجول
69,312	مياه عابرة بالأنابيب	59,322	مياه عابرة بالأنابيب
59,753	أدوية	48,157	سجائر
50,283	سجائر	47,309	أدوية
34,963	مشروبات خفيفة	42,282	مشروبات خفيفة
32,297	خشب نجارين	36,904	قمح
29,853	أرز	34,869	حبوب أعلاف
27,256	ذرة	34,785	أرز
26,210	قطع سيارات	28,148	خشب نجارين
25,845	طحين	25,031	تفاح
24,401	تفاح	24,529	قطع سيارات
23,823	حبوب أعلاف	24,072	طحين
23,539	صاج حديد	23,310	ألبان
20,769	جبنة صفراء	20,710	حصمة
<b>1,930,046</b>	مجموع	<b>1,869,281</b>	مجموع

تحليل أعمق للاستيراد من منتجات لألبان والأجبان، يكشف أن الأمر لا يتوقف الرقم عليهما فقط، بل نتحدث عن ست مجموعات تصنف على أنها سلع يتم استيرادها وتصديرها من وإلى الخارج، ويتفصيلها، فإنه من الممكن على الأقل الاستفادة من تقليص استهلاك البعض منها وزيادة تصدير ما يمكن تطويره.

المجموعات أو السلع المصنفة تحت مشتقات الألبان تصنف في ست مجموعات، هي: المجموعة الأولى القشدة غير المركزة واللا محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى. المجموعة الثانية ألبان وقشدة مركزة ومحتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى. المجموعة الثالثة كل من مخيض (لبن وقشدة متخثران) ولبن رائب (زيادي) وكفير وغيره من

أنواع الألبان والقشدة المخمرة أو المحمضة. المجموعة الرابعة مصل اللبن. المجموعة الخامسة زبد وغيرها من مواد دسمة آخر وزيوت مشتقة من اللبن (منتجات ألبان قابلة للدهن). المجموعة السادسة الجبن (بما فيها الجبن المخثر).

وعند تفصيل عملية استيراد مشتقات الألبان، يتجاوز الرقم ما ورد في الجدول رقم (1)، إذ يتناول الجدول استيراد الألبان والجبنه الصفراء فقط، في حين تفصيل استيراد المشتقات منها والمواد الخام التي تدخل في الإنتاج يجعل المبالغ المذكورة أكبر بكثير، إذ بلغت بالمتوسط حوالي 68 مليون دولار سنوياً، وتمثل قيمة الواردات المرصودة ضمن فاتورة المقاصة حسب اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي، وهي بالمعظم إنتاج "إسرائيلي"<sup>9</sup>. في حين نلاحظ أن متوسط التصدير من فلسطين إلى الخارج فيما يتعلق بمشتقات الألبان والأجبان يقدر بحوالي 3.567 مليون دولار فقط، وهو يعادل ما يقارب 5% فقط مما يتم استيراده، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى زيادة الفجوة في الميزان التجاري. (انظر/ي جدول رقم 3)

وقد يكون أحد الأسباب التي تعكس التفاوت في أرقام الاستيراد والتصدير ليس الضعف في القدرة الإنتاجية وحدها، بل أن كامل الإنتاج المحلي يتم استهلاكه محلياً ليلبي متطلبات السوق، بالتالي في المنظور القريب لا توجد إمكانيات واسعة للتصدير، إلا في حال أصبحت القدرة الإنتاجية تتجاوز احتياجات السوق.

<sup>9</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "إجمالي قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية المرصودة مع "إسرائيل" من مشتقات الألبان حسب المجموعات الرئيسية للنظام المنسق للفترة 2015-2017"



جدول رقم (3): إجمالي قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية المرصودة مع "إسرائيل" من مشتقات الألبان حسب المجموعات الرئيسية للنظام المنسق للفترة 2015-2017

صادرات			واردات			وصف المجموعة
2017	2016	2015	2017	2016	2015	
331	291	316	6,525	6,512	6,174	ألبان وقشدة، غير مركزة ولا محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى
539	302	411	4,863	6,406	3,417	ألبان وقشدة، مركزة أو محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى
1,591	2,064	2,200	28,862	32,053	27,841	مخيض، لبن وقشدة منخثران، لبن رائب (زبادي)، كفير وغيره من أنواع الألبان والقشدة المخمرة أو المحمضة، وإن كانت مركزة أو محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر أو منكهة أو محتوية على فواكه أو أثمار قشرية (مكسرات) أو كاكاو
-	-	-	222	179	812	مصل اللبن، وإن كان مركزا أو محتويا على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر؛ منتجات مكونة من عناصر حليب طبيعية، وإن كانت محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر
470	465	491	4,638	4,967	4,508	زيد وغيرها من مواد دسمة أخر وزبوت مشتقة من اللبن؛ منتجات ألبان قابلة للدهن
960	446	483	22,797	18,091	16,111	جين (بما في ذلك جين اللبن المخثر)
<b>3,891</b>	<b>3,567</b>	<b>3,900</b>	<b>67,908</b>	<b>68,207</b>	<b>58,864</b>	<b>المجموع</b>

## تحليل الفجوات

يستهلك السوق الفلسطيني يومياً ما يقارب 600 طناً من مشتقات الألبان والأجبان، وهذا الرقم الاستهلاكي عالي جداً قياساً بالمنتجات الاستهلاكية الأخرى. ويقدر الاستهلاك في فلسطين بـ 350 طن للضفة الغربية و250 طن في قطاع غزة، يذهب ثلثها تقريباً لإنتاج الاقتصاد المنزلي<sup>10</sup>، في عام 2005 كان يوجد 380 مشغل منزلي يصنع ألبان، هؤلاء لديهم حصة كبيرة في الأرياف،<sup>11</sup> وبحسب المعلومات الصادرة عن اتحاد الحليب الفلسطيني يستطيع الفلسطينيون أن ينتجوا ما يقارب 350 طن يومياً.<sup>12</sup>

الرقم الكبير من أطنان المشتقات ليس فقط للاستهلاك اليومي المنزلي العائلي، بل أيضاً للمطاعم والمصانع الغذائية الأخرى التي تدخل فيها الألبان ومشتقاتها. وبالرغم من أن قطاع الألبان هو من أكثر القطاعات تطوراً في فلسطين، حيث قطع أشواطاً كبيرة من حيث تطور التصنيع، ونستطيع القول أن الشركات الفلسطينية من خلال متابعة المصنعين الفلسطينيين تستحوذ على حوالي 50-60% من حصة السوق داخل المحلات التجارية، وما تبقى منتجات "إسرائيلية"، وهذا ما أعطى قوة جداً كبيرة للشركات المحلية.<sup>13</sup> هذه الأرقام تعكس أن هنالك إمكانية عالية للاستثمار أكثر في هذا قطاع إنتاج الألبان والأجبان، حتى وإن كان المصنع الفلسطيني يزود السوق بما يقارب 60% من البضائع، إلا أنه من الممكن رفعها حتى 90%. ويقف أمام هذا التطور عدة عوائق، ولا بد من معالجتها بشكل جدي، وجذري حتى يتطور هذا القطاع.

### سطوة المنتجات "الإسرائيلية"

وجود المنتجات "الإسرائيلية" في السوق الفلسطيني ينعكس بكثير من الأشكال، فمن ناحية، يستحوذ على حصة كبيرة داخل السوق الفلسطيني، تقدر بنحو 40-50%، وهذا ناجم عن غياب دور حقيقي لوزارة الاقتصاد الوطني والضابطة الجمركية في ضبط السوق ومنع دخول المنتجات "الإسرائيلية". ومن ناحية أخرى، المنتج "الإسرائيلي" لديه القدرة على المنافسة لأن المساحة التي يكتسبها أوسع من المنتج الفلسطيني، ولديه هامش أعلى للمناورة في السعر وأنواع المنتجات، فعلى سبيل المثال يوجد هامش في مواصفة المنتج، إذ يوجد عدة خطوط إنتاج لدى المصنع الإسرائيلي، من ضمن هذه الخطوط ما

<sup>10</sup>- من مقابلة أحمد مصلح (مدير عام شركة البينار). أجريت بتاريخ 2019/06/15.

<sup>11</sup>- من مقابلة فياض فياض (مدير عام مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني - خبير إنتاج غذائي). أجريت بتاريخ 2019/06/16.

<sup>12</sup>- من مقابلة أحمد مصلح (مدير عام شركة البينار). أجريت بتاريخ 2019/06/15.

<sup>13</sup>- المصدر السابق.

هو للصفة الغربية على سبيل المثال، المواصفة لهذا المنتج هي ليست ذاتها المواصفة في خطوط الإنتاج الأخرى، بالتالي يوجد هامش للتلاعب في الجودة، وهذا أثبت في كثير المنتجات التي تم فحصها مسبقاً.<sup>14</sup> في حين المنتج الفلسطيني عليه شروط من قبل الوزارات المختصة تضع له مواصفة معينة، وهذه المواصفة جيدة لضمان الجودة، إلا أن دخول المنتج "الإسرائيلي" السوء يكون على حساب الفلسطينيين ومصانعهم وحصصهم.

نجد أنه من الممكن في مجال الألبان أن يكون هنالك استبدال كامل للمنتج "الإسرائيلي"، فالحليب الذي يدخل للسوق الفلسطينية من شركة "تنوفا" من الممكن أن يتم استبداله بالحليب الفلسطيني، ويوجد حقيقة قدرة إنتاجية لذلك.<sup>15</sup> ويوجد تجربة فريدة النوع أحدثت نقلة نوعية في قطاع إنتاج الألبان والأجبان الفلسطيني، ففي العام 1999 كان 82% من الحليب المستخدم للإنتاج هو حليب "إسرائيلي" و12% فلسطيني، لم تكن المصانع الفلسطينية مصانع بالمعنى الحقيقي، ولم تكن بحجم اليوم، وحصلت النقلة النوعية بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية.<sup>16</sup> وذلك ضمن الحراك الشعبي، حيث قام الوزير حكمت زيد بمنع منتجات شركات الألبان والأجبان "الإسرائيلية" من دخول السوق الفلسطينية، الأمر الذي تم الرد عليه من قبل "إسرائيل" بحجب الحليب عن المصانع والمنتجين الفلسطينيين.<sup>17</sup> إلا أنه في حينها كان مصنع الصفا المصنع الوحيد الذي يعتمد على حليب الأبقار التي كان قد وزعها على صغار المزارعين من أموال لجان الزكاة، وقام مصنع الصفا بتقاسم إنتاج الحليب مع أصحاب المصانع، وهذه الخطوة تحسب له. هذه العملية جاءت لصالح المصانع الفلسطينية، وأحدثت نقلة نوعية في الاعتماد على الحليب من المزارع الفلسطينية، لكن الإشكالية كانت هي أن هذه التجربة جديدة، وكان الحليب في ذلك الوقت بعيد كل البعد من حيث المواصفة عن الحليب "الإسرائيلي"، بالتالي كانت الجودة أقل. قامت شركة الجنيدي والجبريني وبالتعاون مع مجلس الحليب برئاسة كامل مجاهد (كان لديه مزرعة النماء للأبقار) بإعطاء دفعة قوية للاعتماد على الحليب الفلسطيني، وأزدهر قطاع الألبان منذ العام 2003 بشكل يكفي لاحتياجات المصانع الفلسطينية، حتى أن بعض المنتجات الجديدة دخلت على السوق الفلسطيني بعد ذلك مثل لبن الزبادي "الشمينت"، وأصبحت تصنع فلسطينياً.<sup>18</sup>

طالما أن أصحاب المصانع المحلية يؤكدون أن لدى الفلسطينيين القدرة على الإنتاج وتتوافر الأيدي العاملة والكفاءات لذلك، إذن لا يجب استبدال منتجات الاحتلال بالمنتجات المحلية، خصوصاً أن حاجة السوق الفلسطيني من الحليب من

<sup>14</sup> - من مقابلة أحمد مصلح (مدير عام شركة البينار). أجريت بتاريخ 2019/06/15.

<sup>15</sup> - من مقابلة فياض فياض (مدير عام مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني - خبير إنتاج غذائي). أجريت بتاريخ 2019/06/16.

<sup>16</sup> - المصدر السابق.

<sup>17</sup> - المصدر السابق.

<sup>18</sup> - المصدر السابق.

الممكن الحصول عليها من المزارع الفلسطينية. إلا أن بعض الفجوات الأخرى قد تمنع ذلك، وهو ما سنقوم باستعراضه في  
العناوين التالية للورقة.

### ضعف التشريع والتنظيم

لعل أكبر مخاوف المنتجين الفلسطينيين هي مسألة التشريع، وبالرغم من أن المشرع الفلسطيني أقر قانون قم (4) لسنة  
2010م والخاص بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات، إلا أن القانون يميل لمكافحة منتجات وخدمات المستوطنات  
المقامة على الأراضي الفلسطينية،<sup>19</sup> أي أن القانون لا يشمل البضائع "الإسرائيلية" التي تصنع في "إسرائيل" لا في  
المستوطنات. شركة "تتوفا" وشركة "شترأوس" واللاتي تعتبران من أكبر الشركات "الإسرائيلية" التي تورد الحليب للفلسطينيين  
يسمح بدخول منتجاتهما، ولا توجد رقابة حقيقية لمنع دخول منتجاتهما للأسواق. لذا على الحكومة الفلسطينية أن تعمل  
على إيجاد وسائل وأدوات لضبط هذه المنتجات التي تستحوذ على ما يقارب 40% من السوق.

كما أن الجهات التنفيذية التي تتابع المنتجات "الإسرائيلية" التي تدخل السوق، تضع عراقيل على المنتج الفلسطيني مقابل  
التساهل أمام المنتجات الأخرى. فعلى سبيل المثال، يشترط لإدخال المنتج الفلسطيني للأسواق ما يسمى ببطاقة البيان،  
وهي بطاقة تعرف المنتج بمكوناته ومقاديره وتاريخ الإنتاج وتاريخ الانتهاء، وهذه ميزة مهمة وفقاً للجودة والمقاييس، إلا أن  
الإشكالية تكون في أن بطاقة البيان للمنتجات "الإسرائيلية" والأجنبية ليست تماماً بمواصفات المنتج الفلسطيني، إذ يوجد  
في السوق الفلسطيني منتجات غير فلسطينية لا يعرف تاريخ انتاجها، ومن الممكن أن تبقى في المحال التجارية لمدة 6  
أشهر، مما يزيد من فرص بيعها أكثر من المنتج الفلسطيني.<sup>20</sup> حتى أن اللبنة التي يتميز بها المنتج الفلسطيني، يسمح  
للمستوردين من الخارج إدخال أنواع من اللبنة للأكل، والتي تستمر فترة صلاحيتها ل 9 أشهر، في حين الفلسطيني تكون  
فترة صلاحيته أقل، وتضع في الأسواق بجانب الفلسطيني، ومنها لبنة "أولكر" التركية.<sup>21</sup> يعتبر المنتجون الفلسطينيون  
بطاقة البيان أداة ممتازة جداً، وهي حق من حقوق المستهلك، إلا أنه يجب أن تسري شروطها على كافة المنتجات  
الموجودة في السوق الفلسطينية.

<sup>19</sup> - قرار بقانون رقم (4) لسنة 2010م بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات. انظري الرابط التالي: <https://bit.ly/2pTfOre>

<sup>20</sup> - من مقابلة آية يعيش (مسؤولة العلاقات العامة في شركة الريان). أجريت بتاريخ 2019\06\15.

<sup>21</sup> - من مقابلة أحمد مصلح (مدير عام شركة البيان). في تاريخ 2019\06\15

إن تغييب الشركات "الإسرائيلية" عن السوق سيرفع وبكل تأكيد حصص المصنعين الفلسطينيين في السوق، فالشركات التي تعتبر حصتها السوقية 10% من المنتجات في السوق قد ترتفع إلى 20% في السوق، أي ما يقارب الضعف. ومن المهم جداً معالجة التشريعات وحماية المنتج الفلسطيني، حيث أن حماية هذا المنتج وإعطائه الأولوية في السوق، ستؤدي بشكل أساسي إلى تشجيع المصنعين المحليين وطمأنتهم لإنتاج أصناف جديدة، والتي يقوم الفلسطينيون اليوم باستيرادها.

المصنع الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على صغار المزارعين في الحصول على الحليب البقري، فهم يعتبرون من المصادر الأساسية التي يلجئون لها للحصول على الحليب، ولا يستطيع المصنع الفلسطيني لأسباب أخلاقية ومهنية أن يفاوض صغار المزارعين على سعر لتر الحليب على حد قولهم، ذلك للحفاظ على وجودهم وعدم تهديد وجودهم. في حين في "إسرائيل" لكثرة المزارعين ولدعمهم من قبل الحكومة، يصل لتر الحليب لمعدل شيقل وثمانين أغورة، بينما في فلسطين يصل إلى معدل شيقلين و60 أغورة، وهذا ينعكس على سعر المنتج الفلسطيني لحساب "الإسرائيلي"<sup>22</sup>. تستطيع السلطة الفلسطينية أن تدعم صغار المزارعين لزيادة الإنتاج، وذلك من خلال تخفيض أسعار العلف والتلقيح الخاص بالأبقار، بالإضافة إلى تسهيل عملية تسويق حليبهم للمصانع الفلسطينية، الأمر الذي سينعكس على الجودة والسعر. كما توجد إشكالية تتعلق بالرقابة على المواصفات والمقاييس المتعلقة بالمنتج الفلسطيني، حيث تسمح جهات الاختصاص بإدخال حليب البودرة في منتجات الألبان والأجبان، إلا أن بعض الشركات تتجاوز النسبة المسموحة، وهذا ينعكس على السعر والقدرة الإنتاجية، مما يلحق الضرر بالمصانع الصغيرة أو تلك التي تعتمد على الحليب البقري الطازج. لذا على الحكومة مراقبة المنتجات بشكل أفضل، وعدم السماح لبعض المصنعين باستغلال ذلك والتلاعب في النسب.

### تحديات أخرى

بالإضافة إلى التحديات أمام قطاع إنتاج الألبان والأجبان الفلسطيني من سيطرة البضائع "الإسرائيلية" وضعف الحماية الحكومية، من الممكن القول إن هنالك تحدي فيما يتعلق بتنوع المنتجات من مشتقات الألبان والأجبان، ونستطيع أن نلمس ذلك في الأجبان مثلاً، التي نستورد منها بما يقارب 20,769 مليون دولار سنوياً.<sup>23</sup> فالأجبان وتصنيعها يعتمد بشكل أساسي على عاملين: توافر الحليب بكميات كبيرة، والتخزين والتبريد الكافيين للحفاظ عليها. كلتاها من الممكن العمل عليهما، يستطيع الفلسطينيون زيادة القدرة الإنتاجية لديهم خصوصاً وأن المصانع الفلسطينية تنتج بكميات أقل من القدرة

<sup>22</sup> - المصدر السابق.

<sup>23</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2019". رام الله- فلسطين.

الإنتاجية الممكنة، ومن الممكن أيضاً الاستثمار بالتخزين والتبريد من رأس مال هذه المصانع. لكن هذا كله يعتمد على الإجراءات الحكومية التي ستضمن لهذه المنتجات بيعها في الأسواق واستهلاكها.<sup>24</sup>

بالإضافة للأجبان يوجد ضعف شديد في إنتاج المحليات "البودينغ"، حيث ما زالت الشركات "الإسرائيلية" تسيطر عليها، ويعتبر استهلاك الفلسطينيين منها كبيراً نسبياً، ومؤخراً بدأت الشركات الفلسطينية تتحرك باتجاه الاستثمار في هذا الصنف.<sup>25</sup> ولكن حادثة دخول هذا المنتج إلى خطوط الإنتاج الفلسطينية، تعني أن "تتوفا" ما زالت تتفوق في السوق، كما أننا لم نصل لمرحلة كثافة اللبن داخل هذه المنتجات بالشكل المطلوب.<sup>26</sup>

وهنا نعود للبند السابق من الفجوات، وهو الحماية الحكومية للمنتجات الفلسطينية، فالمنتج الفلسطيني الذي من الممكن أن نصل لمرحلة الاعتماد الذاتي الكلي على إنتاجه، يجب على الحكومة أن تقوم بالاستثمار به، لأنه يصبح امتيازاً وطنياً، فهناك التجارب جيدة في هذا الإطار. مثلاً، الحليب المبستر طويل المدى "التيتراباك"، بدأ أول خط لإنتاجه من قبل مصنع الصفا في العام 2004 وكانت تكلفته في حينها تقارب مليون دولار أمريكي، اليوم يوجد ما يقارب أربعة مصانع تنتج الحليب "التيتراباك" والذي بدأت بإنتاجه منذ عام 2007، وهو مدرج في الأسواق الفلسطينية ومعتمد، مما يعني أن التخوفات في هذا القطاع ليست عالية بل على العكس مجدية وثبتت نجاحات مستمرة.

يعتبر حليب الأغنام غائب بشكل كبير عن الإنتاج المحلي الفلسطيني، ويكتفي الفلسطينيون بإنتاج مشتقات الألبان والأجبان من الحليب البقري. خطوط إنتاج حليب الأغنام ومشتقاته من الممكن أن يتم الاستثمار بها، مما يزيد من حجم منتجات الألبان والأجبان الفلسطينية، الأمر الذي يخفف من الاستيراد مقابل التصدير.<sup>27</sup> هذا جميعه يزيد من فرص تخفيض عجز الميزان التجاري، ويساعد في تنمية الصناعات المحلية، ويزيد من التشغيل.

التحديات أمام محاربة المنتج "الإسرائيلي" ليست فقط رسمية فقط، بل يوجد تحدي مجتمعي حقيقي، فمقاطعة البضائع تحتاج لوعي ينعكس من خلال عاملين: تحسين الجودة بما يتلاءم مع استهلاك الفرد الفلسطيني، وتحسين الأسعار وتدعيمها من أجل قدرة الفرد الفلسطيني على استهلاكها.

<sup>24</sup> - من مقابلة أية يعيش (العلاقات العامة في شركة الريان). أجريت بتاريخ 2019/06/13.

<sup>25</sup> - من مقابلة أحمد مصلح (مدير عام شركة البينار). أجريت بتاريخ 2019/06/15.

<sup>26</sup> - من مقابلة فياض فياض (مدير عام مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني - خبير إنتاج غذائي). أجريت بتاريخ 2019/06/16.

<sup>27</sup> - المصدر السابق.

كما لا يوجد تنظيم لقطاع تصنيع الألبان والأجبان، ففي ظل التحديات أمام هذا القطاع من قبل المنتجات "الإسرائيلية" وغيرها، يوجد أيضاً تشنيت للجهود، فكل مصنع ومنتج يعمل بجهود وأهداف ورؤية فردية. كان هنالك مقترح بأن يكون هنالك توزيع المهام بين المصانع وتجميعها في ثلاث مناطق في الضفة، مصنع في الشمال والوسط والجنوب، وحدة إنتاج تنتج الحليب فقط لا غير، ووحدة إنتاج تنتج الألبان والثالثة تنتج الأجبان. كما يوجد أساساً إشكالية بالتشغيل عندما يكون هنالك قدرة إنتاجية مثلاً للمصنع 30 طن وينتج فقط 5 طن، هذا يعكس سوء استخدام للموارد.<sup>28</sup> وهذه من المقترحات التي يمكن تطويرها في إطار خطة وطنية تستهدف هذا القطاع.

### غياب التنمية

عند مراجعة استراتيجية القطاع الزراعي للأعوام 2017-2022، يغيب في الإستراتيجية أي بعد تنموي للاستثمار في قطاع الألبان والأجبان، حتى أن هذا القطاع بالكاد يذكر في الاستراتيجية. يوجد فرصة حقيقية لتحقيق تنمية في هذا القطاع من خلال دعم المزارع الفلسطيني الصغير والمتوسط، والذي تبقى محاولاته في إطار المجازفة مما يدفعه للتراجع عن تحقيق إنتاج أعلى. لذا يشكل وجود خطة حقيقية وواضحة تربط المصانع بالمزارعين الصغار ضمن أسعار عادلة للمزارع، إمكانية لجعل هذا القطاع يزدهر وبشكل كبير، وتحديداً إذا ترافق مع إنشاء تعاونية كبيرة تضم صغار المزارعين والمتوسطين منهم، تنظم وتسير عملهم، وتساعد في توفير المواد الخام، المعدات، وتشجع على تبادل الخبرات، والدعم التضامني.

---

<sup>28</sup> - المصدر السابق.

## التوصيات

- تطوير إستراتيجية خاصة بتطوير قطاع إنتاج منتجات الألبان بشتى أنواعها بناءً على دعم حكومي حقيقي للمزارعين/ات، والمنتجين/ات، وبما يساهم في دعم المنتج الفلسطيني من ناحية، ومحاربة منتجات الاحتلال من ناحية أخرى.
- تبني الحكومة الفلسطينية لخطة عمل كاملة لدعم قطاع تصنيع الألبان، بدءاً من الأعلاف والتلقيح عند صغار المزارعين/ات، مروراً بتطوير معدات الإنتاج، وصولاً للإجراءات الفنية التي قد تسهل على المصنّع الفلسطيني زيادة ورفع قدرته الإنتاجية.
- تنمية الحكومة الفلسطينية بالشراكة مع كافة الجهات ذات العلاقة بما يخدم تطوير قطاع تصنيع الألبان والأجبان، وتحديدًا في مجال تطوير خطوط إنتاج جديدة، تعمل على استبدال السلع "الإسرائيلية"، وتعفي الفلسطينيين من اللجوء للاستيراد من المنتجات "الإسرائيلية" والأجنبية.
- تكثيف الاستثمار في منتجات الأجبان التي لا يكاد الإنتاج الفلسطيني منها يذكر. وكذلك إنتاج الحليب المحلي الذي تستحوذ شركة تنوفا "الإسرائيلية" على الحصة السوقية الأكبر منه، بالإضافة للاستثمار في مجال إنتاج حليب الأغنام.
- إنشاء تعاونية تضم صغار المزارعين/ات من مربي الأبقار والأغنام لضمان تطوّرهم، وتخفيف أعباء شراء الأعلاف، المعدات، والمواد الخام اللازمة لإنتاجهم/ن. وبما يسهل من عملية توجيه الدعم لهذا القطاع.
- منع دخول المنتجات "الإسرائيلية" التي لها بديل فلسطيني أو عربي، وكذلك تطبيق المواصفات والمعايير الفلسطينية على البضائع "الإسرائيلية" التي لا يتوفر بديل لها.
- اتخاذ إجراءات حقيقية لملاحقة المنتجات "الإسرائيلية"، حتى وإن كانت تصنع خارج إطار المستوطنات، لأنها تأتي على حساب المنتج الفلسطيني رداً على ممارسات حكومة الاحتلال في محاربة الاقتصاد الفلسطيني.
- لا يمكن تطبيق التوصيات المذكورة دون وجود تشريعات تحمي المصنّع الفلسطيني، لذا يجب على الحكومة أن تفعل كافة الأدوات التنفيذية لحمايته.



## المصادر والمراجع

- أبو فرحة، ساند. "تحوّل في الاستهلاك يقصي الإسرائيلي"، من موقع السفير فلسطين. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2Xs0cOw>
- من موقع الاقتصادي الالكتروني. "ما هي شركات الألبان الأكثر انتشاراً في فلسطين وحصتها السوقية؟". نشر بتاريخ 22 نيسان 2016. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2pKBjMB>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع لعام 2019". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2Zp65ZV>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، 2019". رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017". رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "إجمالي قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية المرصودة مع إسرائيل" من مشتقات الألبان حسب المجموعات الرئيسية للنظام المنسق للفترة 2015-2017".
- وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي - صمود وتنمية مستدامة 2017-2022"، ص14.

### المقابلات الميدانية

- فياض فياض - مدير عام مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني. أجريت بتاريخ 2019/6/16.
- أحمد مصلح - مدير عام شركة البينار. أجريت بتاريخ 2019/06/15.
- آية يعيش - العلاقات العامة في شركة الريان. أجريت بتاريخ 2019/06/13.